هنيدة غانم*

الحدود والحياة السرّية للمقاومة اليومية: قرية المرجة الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٦٧

تستكشف هذه الدراسة كيف عاش سكان قرية المرجة الملاصقة للخط الأخضر، واختبروا ظهور "الحدود" لأول مرة في حياتهم في سنة ١٩٤٩، والآثار التي تركها تقسيم فضائهم المكاني بين قوى معادية، وقطعهم عن عالمهم العضوي الذي اعتادوه، وذلك في ظل الحكم العسكري. وتعالج الدراسة ذلك من خلال الاستعانة بالقصص المتداولة بين سكان المرجة التي تم تمرير خط الهدنة وسط أراضيها، في الوقت الذي جرى نقلها مع باقي المثلث إلى السيطرة الإسرائيلية، وذلك بعد توقيع اتفاقية الهدنة في سنة ١٩٤٩ بين إسرائيل والأردن. وتركز الدراسة بصورة خاصة على الترتيبات والمعاني والأدوات التي طورها السكان من أجل التعامل مع الواقع الجديد الذي وجدوا أنفسهم فيه بعد اتفاقية ١٩٤٩. وتعتمد الدراسة بشكل أساسي على القصص المتداولة عن تلك الفترة، التي كثيراً ما سمعتُها من عائلتي وجيراني على مرّ السنين، والتي راكمتها في ذاكرتي، وعلى المقابلات التي بادرت إلى إجرائها مع سكان القرية الذين عايشوا فترة التقسيم ووضع الحدود.[1]

إثنوغرافيا بيتية

تشكل قرية "المرجة" التي ولدت وكبرت فيها، حالة دراسية خاصة يمكن من خلالها أن نفهم بشكل عميق كيف اختبر الفلسطينيون وعاشوا التحول الدراماتيكي الذي طال حيواتهم في أعقاب النكبة وإقامة إسرائيل أولاً، واتفاقيات الهدنة وما انطوت عليه من تعميق لتقسيم الفلسطينيين ثانياً. وتوفر القصص المتداولة بين سكان المرجة عن الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٧ - أي الفترة التي كانت فيها القرية "شريطاً حدودياً" بامتياز - مادة مهمة لنفهم كيف تعامل الفلسطينيون عامة، وسكان القرية خاصة، مع اقتحام الحدود العنيف لعالمهم وتشتيت محيطهم وتقطيع أوصاله بين قوى سياسية معادية. وفي هذا السياق،

* باحثة في علم الاجتماع السياسي، والمديرة العامة للمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / مدار.

تعطي معرفتي الحميمة للمكان، وإطلاعي القريب على قصص العائلة، فضلاً عن معايشتي للشخصيات التي عاشت تفاصيل هذا التحول الدراماتيكي، إمكاناً مميزاً ليس لتسجيل الأحداث فحسب، بل، وهذا هو الأهم، للاطلاع عن قرب على ديناميكيتها الاجتماعية وإفرازاتها القومية والسياسية وما رافقها من إنتاج صيغ لغوية ومعانٍ رمزية جديدة لفهم الواقع. ويمكن أن أسمّي هذا "إثنوغرافيا بيتية"، أي إثنوغرافيا للحدث معتمدة بالكامل على التجربة المباشرة للباحث، ليس فقط كمشاهدة سجّلت ورصدت ما اختبرته مباشرة في بيتها وعائلتها وجيرانها وسجّلته في ذاكرتها وذوّتت أهميته، بل كإثنوغرافية فاعلة (active ethnographer) تؤثر في سيرورة الأحداث ومعانيها.

ولا أخفي سراً أنه في تسجيلي لقصص تعامل أهل قريتي مع الحدود أردت أن أؤدي، وبشكل واعٍ، دوراً فاعلاً في نشر حكاية الجماعة الأصلانية التي أنتمي إليها، والتي ما زالت تجاربها مع الحدود تمنعها من أن تمنح الباحث الخارجي ثقتها بسهولة، كما ظهر لي بوضوح من خلال المعاينة المباشرة: فقد قمت قبل عامَين بمحاولة إنجاز بحث مشترك مع زميل يهودي - إسرائيلي عن حياة الفلسطينيين في القرية في أثناء فترة الحكم العسكري، وعندما ذهبت وإياه للحديث مع عمي البكر الذي اعتدت الاستماع إلى قصصه عن هذه الفترة، والذي كان لديه الكثير ليقوله، رفض الحديث في أي موضوع له علاقة بـ "السياسة"، ولم تفد محاولاتي في إقناعه بأننا لن نضع اسمه، وبأن المقابلة ستحافظ على السرية.

بصراحة، لم يفاجئني هذا الرفض، إذ على الرغم من أنني كبرت مع قصص العائلة مع الحدود، ومع قصص "المهرِّبين" و"المهرَّبين" كما يسمي أهل قريتي كل مَن كان يقطع الحدود آنذاك بشكل "سري"، ومع أنني لا أكاد أذكر اجتماعاً عائلياً لم تكن قصص الحدود حاضره فيه، إلاّ إنني كبرت وتربيت في الوقت ذاته على أن هذه القصص "خاصة" و"سرية"، وأن علينا أن نسمعها وننساها. وعلى الرغم من مرور عقود على أحداث "الحدود" التي أرعبت العائلة، فإن التوجس من الغرباء - وكم بالحري اليهودي - الإسرائيلي - ما زال على حاله. ولهذا، لم يكن من السهل على عمي أن يحكي مثلاً كيف اعتاد شقيقه أن "يتسلل" في الليالي المعتمة لزيارتهم، ولا كيف كان يتخفى بلباس امرأة ليحضر المناسبات الاجتماعية العائلية. لقد كانت هذه قصص خاصة محاطة بالتكتم، ولا يجوز إطلاع أحد عليها حينها. ولم يكن هذا الخوف مقتصراً على عمي، إذ على الرغم من معرفة أهل القرية بخلفيتي، فإنه كان لديهم أيضاً مخاوفهم من الحديث عن فترة لا يحملون منها سوى ذكريات مؤلمة. ففي إحدى المقابلات التي أجريتها في نهاية تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣ مع رجل بلغ الثمانين من عمره، بشأن فترة سجنه في الأردن، قاطعته زوجته وهي تبتسم لي لتعطي جملتها صبغة دعابة كما يبدو، قائلة: "دير بالك شو بتحكي بلاش تورطك"، إذ إنه مع مرور أكثر من نصف قرن على معاناته كان لا يزال غير قادر على الوثوق تماماً بأنه في أمان، وهو ليس شعوراً واهماً على أي حال، لأن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في الدولة ذاتها التي قامت على حطام بلدهم في سنة ١٩٤٨، والتي تعتبرهم مصدر "خطر أمني وديموغرافي" (Ghanim 2009).

لقد بدا واضحاً وجلياً لي، خلال الحديث مع أهلي وأقاربي وجيراني، أن مسألة الخوف تمثل عاملاً حاسماً في تشكيل

"اقتصاد السرد"، أي في اختيار: ماذا يقال، وكيف يقال، ولمَن يقال. ففي كل مرة كنت أبادر إلى السؤال عن القصص التي عاشها أهل القرية كنت أجابه بالتردد، على الرغم من تأكيدي أن هذه القصة ستُنشر من غير أسماء أو تفصيلات شخصية. ويمكن فهم عمق الرعب من تبعات مواقف تبدو لنا اليوم عادية، فقط إذا ما تم وضعها في سياقها التاريخي في ظل حكم عسكري تسلل إلى جميع زوايا السكان الحياتية واقتحم علاقاتهم العائلية الأولية وحوّلها إلى علاقات محكومة بالخوف.

أذكر ما قالته لي جدتي التي توفيت في منتصف تسعينيات القرن الماضي، عن "السرية" والكتمان اللذين قد يفسران بعضاً من هذا الخوف، إذ عندما عرف شقيقها بعد مرور أعوام أن ابنها الذي يعيش في الطرف الآخر من الحدود (ابن اخته!) كان يتسلل للقائها، عاتبها قائلاً: "هل ظننت أنني قد أبلّغ عن ابنك للإسرائيليين؟! هل يمكن أن أبلّغ عن ابن اختي؟!"، أخبرتني جدتي أنها لم تجب عن سؤاله، لكنها تذرعت بأنها لم تكن تريده أن يعرف، لأن المعرفة بحدّ ذاتها قد تسبب له مشكلة. غير أنها، مثلما أخبرتني، كانت تخشى منه فعلاً، أي من أخيها، كيف لا وهو كان متهماً بعلاقات مشبوهة مع "الاستخبارات" الإسرائيلية التي كانت تُعرف حينها باسم شين بيت. حكت لي جدتي الحكاية، لكني لا أظنها كانت ستحكيها لأي شخص آخر.

كانت سرية اللقاءات شائعة بين سكان مناطق الحدود، وكان كتمانها يتطلب إحاطتها بإجراءات صارمة من الحذر الشديد. وبانتمائي إلى عائلات عاشت الحذر والكتمان أعواماً طويلة كان أمامي إذاً فرصة خاصة لإنجاز "إثنوغرافيا بيتية"، بأن أنصت للأصوات الهامسة والقصص المحاطة بالغموض وبالتوتر، وأن أتتبعها، وأحاول الكشف عنها على الرغم من مخاوف السكان. إن الفكرة الأساسية هي أن هذه القصص تمثل رواية بديلة من الروايات الرسمية التي غالباً ما كانت تقع تحت عناوين رمادية على شاكلة "العرب في إسرائيل خلال فترة الحكم العسكري"، أو "المواطنون العرب في ظل الحكم العسكري"، والتي تفترض بشكل فاضح أن الحكم العسكري هو "حدث عابر" في تاريخ الدولة، وليس أداة إدارة استعمارية. وهكذا فإن ما كُتب عن هذا الأمر يتراوح عادة بين رصد الحياة في القرية وأنماط المعيشة والعلاقة بالدولة، وبين تحليل دوغمائي مجدول بثنائيات التقليدي و"الحديث"، وهو ما أحاول أن أتجاوزه هنا، وذلك من خلال إعطاء مساحة للهامشي والمقموع والمستور والسري (underground) الذي يسكن في قصص الحدود وقصص تجاوزها والالتفاف عليها. إن قصص التجاوز والتسلل وعبور الحدود بشكل غير "قانوني" هي عملياً "الصندوق الأسود" الذي يسرد الصراع اليومي والمتحرك بين المستعمر والأصلاني، والمقاومة الدائمة للأصلاني لإعادة "عيش حياته" التي اعتادها قبل أن تقطع الحدود حياته، وتشطرها إلى شطرين مفصولين بقوة السلاح![2]

ومن المهم هنا التوضيح أن هذا النص ليس بحثاً تاريخياً ولا يتوخى الحقيقة الدقيقة للأحداث، وإنما هو محاولة للاقتراب قدر الامكان، أولاً من حيز المعاني الذي أفرزه العيش في ظل التحول إلى منطقة حدود، أو بكلمات أُخرى الأثر الذي يحمله تحوّل المكان الأليف إلى "غريب" والحميم إلى "مهدد"، وثانياً من آليات المقاومة وأدواتها التي أنتجها هذا التحول الذي فُرض من دون أدنى مراعاة للواقع الاجتماعي على الأرض،

وكان تقطيعاً فعلياً واعتباطياً لواقع متشابك ومترابط ومتداخل.

الحدود: التوتر بين الدور المعلن والدور الكامن

يُعرّف الحدّ بأنه الفصل بين شيئين، وقد جاء في معجم لسان العرب أن الحد هو الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود. ومنتهى كل شيء: حده، ومنه: حدود الأرضين وحدود الحرم. وتُعرّف الحدود في العلوم السياسية بأنها الفاصل بين كيانات سياسية أو دول، سواء نتج ذلك من اتفاق أو حرب، أو فُرض بقوة التهديد. وعلى الرغم من أن دور الحدود المُعدّ هو الفصل، فإنها، كما أشارت غلوريا أنزالدوا (Anzaldúa 1987) تؤثر سوسيولوجياً ونفسياً في مَن تخصهم، وفي ممارساتهم وفكرهم وتوجهاتهم، وتطبع أدوات إنتاجهم. ويرتبط هذا الأثر في الحالة الفلسطينية بالدور الخاص الذي أدته الحدود في تحويل "التواصل الجغرافي" للمكان الذي ساد قبل النكبة إلى واقع "مشطور" ومُقطّع، وما يعنيه ذلك من تحوّل العلاقة الحميمية والسلسة مع المكان إلى علاقة مرتبكة واغترابية ومتوترة.

ومع أن دور الحدود "الرسمي" هو الفصل والقطع وضمان عدم الاختلاط بين شيئين، إلاّ إن وظيفتها ذات طبيعة متناقضة، وفعلاً يشكل "حزام" الحدود العيني والملموس "مكان التلاحم" و"حزام الوصل" الوحيد بين الشيئين المفصولين، إذ لا يتمكن المفصولان من التواصل إلاّ إذا تجاوزا الحدود! الأمر الذي يعني أن الحدود هي أداة "تمنع" و"تتيح"، و"تفصل" و"توصل" في الوقت ذاته، وهي بذلك توفر أداة الدولة للسيطرة وتثبيت النظام الذي تريده، وتشكل مصدر التهديد الذي ينبعث منه خوف "الفوضى" و"الاختلاط"، فليس غريباً إذاً أن تكون الحدود بمثابة اللاوعي السياسي للنظام الاستعماري الذي يسعى الأخير لكبته وقمعه باستمرار، والذي يحلم الأصلاني بتحريره.

ويظهر الدور "غير الرسمي" للحدود كأدوات تجاوز والتقاء، وتجاوز للقطع والفصل والشطر القسري من خلال ما تشهده مناطق حدودية كثيرة في العالم كالهند وباكستان وبنغلادش وحدود الولايات المتحدة والمكسيك وبين اليمن والسعودية، إلخ. وفعلاً، فإن الحدود تحولت إلى حاضنة للسري والمشاكس والمشاغب والجنائي الذين يقضّون مضاجع الدول وأذرعها الرسمية.

وفي هذا السياق يمكن فهم الدور المتناقض الذي أدته حدود وقف إطلاق النار مثلما تم الاتفاق عليها بين الأردن وإسرائيل في سنة ١٩٤٩، والتي صارت تُعرف بالخط الأخضر. فقد عملت هذه الخطوط من خلال منطق الفصل والتحديد، إذ فصلت بين سكان المناطق الفلسطينيين ووزعتهم تحت سيطرة كيانين سياسيين، وتم فرض هذه الخطوط بالقوة وبتهديد مَن يدخلها بالموت، لكن الحدود كانت الحيز الوحيد الذي يمكّن الفلسطيني من إعادة التلاقي وتجاوز الفصل والتقطيع كما يتجلى مثلاً في رواية "باب الشمس" للكاتب الياس خوري، والتي يقوم فيها البطل "يونس" بالتسلل في الليل - وعلى الرغم من أعين العسكر - من لبنان إلى الجليل ليعيش مع زوجته "نهيلة" أجمل لحظات حياته، الأمر الذي يحيل الحدود إلى أن تكون معاً: الجرح والدواء أو السم والترياق، وهو ما لخصه الياس خوري في روايته تلك بـ "ما يستحق أن نموت من أجله، هو ما نريد أن نعيشه."[٣]

وقد أشار الباحث الفلسطيني رشيد الخالدي في كتابه "الهوية الفلسطينية" (Khalidi 1997) إلى العلاقة المتميزة بين الفلسطيني والحدود، ولفت إلى أن تجربة العبور في الحدود تحدد للفلسطيني اختلاف هويته. الرسمية على الأقل. عن سواه، وذلك سواء أكانت هذه الحدود رسمية بين دول ذات سيادة، أم غير رسمية مثل الحواجز ونقاط التفتيش المنتشرة بين المدن ومختلف القرى الفلسطينية، أو حتى في دول أُخرى مثل لبنان والأردن في لحظات تاريخية معينة. وفي اللحظة التي يُظهر بها الفلسطيني أوراقه الثبوتية يدخل عادة في حالة قصوى من التحسب والتأهب، وفي هذه اللحظة بالذات تتكثف في داخله أسئلة، ويستعد لمواجهة "المعاملة الخاصة" التي سيتلقاها، وهنا يذكر ويتذكر مَن هو وبماذا يختلف عن غيره.

يضيف الخالدي أن الحدود هي مشكلة حقيقية للفلسطيني، لأن هويته ليست فقط موضوعاً خلافياً بالنسبة إلى العديد من أصحاب القوة، بل لأنها في كثير من الحالات، بل حتى في أغلبيتها، "متهمة بمجرد تعريفها" (by definition). ومن هنا يمكن فهم حالة الخوف أو التوتر التي تصيب الفلسطيني في لحظة دخوله إلى المطار أو المعابر الدولية أو الحواجز بسبب المعاملة الخاصة التي سيتلقاها، والتي تعكس طبعاً صورة الفلسطيني المشبوه التي كوّنتها دول كاملة تجاهه بما فيها الأردن ومصر وسورية ولبنان، وطبعاً إسرائيل، أي تلك الدول التي يمر عبرها الفلسطيني بشكل دائم.

وتشكل تجارب العبور والعلاقة معها ونوع المتوقع منها، بالنسبة إلى الفلسطيني، تجارب عابرة "للتوزيعات الجغرافية"، و"محوراً" أساسياً في تشكيل وعي الفلسطيني بهويته. وإذا كان هناك مَن تساءل عن معنى الهوية وماهيتها، فإن السؤال البسيط والدائم الذي يسأله الفلسطيني عادة لأصدقائه وأقاربه عند تجاوزهم المعابر والحدود على اختلاف تشكلاتها: "غَلّبوك؟" يكشف أن تجربة الحدود هي التي تحتضن الهوية الفلسطينية وتشكل سماتها.

وكما ذكرت، فقد كبرت مع قصص عائلتي عن الحدود التي اخترقت حياتهم في سنة ١٩٤٩. استمعت إليهم وهم يروون كيف انتزعتهم الحدود من سياقهم وشرذمت عائلاتهم وفسختهم عن حاضنتهم الاجتماعية، ثم استمعت إليهم وهم يحكون كيف حاولوا التواصل مع أهلهم وأقاربهم على الجانب الآخر للحدود على الرغم من الخوف والتهديد، ثم كيف نمت "تجاره التهريب" واختلطت مع قصص التخابر مع "العدو"، وتزوجتُ وورثت أطفالي قصصي اليومية عن "الحواجز والجدار".

كان جد أبي يعيش في المرجة وزوجته تعيش مع ابنه في شويكة، وكان عمي في الجانب الشرقي وجدتي وجدي وإخوته في الجانب الغربي للحدود، أمّا إخوة جدي وأمه فكانوا في الجهة الشرقية. اعتقد الجميع في البداية أن الحجارة التي تمت لملمتها من الجبل ووُضعت بصورة اعتباطية إلى الشرق والجنوب من قريتنا لتكون بمثابة خط الفصل بين المناطق، هي مجرد جزء من أمور فنية، وأنها لن تقلب حقاً عوالمهم، ولن تتحكم في مصائرهم. ولذا واظب جد أبي على زيارة زوجته وابنه، لكن الأمور بدأت تزداد صعوبة بالتدريج، وبات جدي يجد صعوبة في مهمته مع تزايد المراقبة، فصار يجدّ في التهرب أكثر من عيون المراقبين، لكنهم صاروا في المقابل يطوّرون أدوات مراقبتهم، ولم يُثنه سجن ولا ضرب

عن محاولات عبور الحدود، حتى تم إبعاد زوجته إلى مكان لم يعرفه. ذهب لزيارتها بعد أن سُجن عدة أشهر لكنه لم يجدها، قيل له إنها رحلت في سيارة عسكرية ولم يدر إلى أين. وفي آب / أغسطس ١٩٦٧ توفي جدي بعد نحو شهرين من احتلال الضفة الغربية، وعندما جاءت زوجته وابنه ليبحثا عنه كان في عداد الأموات.

كانت بقايا الحجارة المكوّمة المترامية قرب بيت أهلي، والتي كانت علامات الحدود سابقاً، مثار اهتمامي وأطفال القرية الدائم ممّن ولدوا بعد النكسة التي أعادت "توحيد" شطرَي الوطن بفعل احتلال باقي فلسطين! وعلى الرغم من أن الحدود تحولت بعد احتلال ١٩٦٧ إلى مجرد أثر وصدى ماض بدا لنا سحيقاً، فإنها بدت لنا غامضة ومثقلة بالخفي والمستور: مَن وضع هذه العلامات؟ ماذا تعني؟ هل هي مجرد إشارات أم لغة سرية؟ هل تخفي شيئاً؟ ما الذي سيحدث لو حفرنا تحتها؟ لو هدمناها؟ هل سنسجن؟ نطارَد؟ هل علينا أن نخاف من الاقتراب من الإشارات؟

لم أوفر فرصة إلاّ وسألت جدي وجدتي وأعمامي وكل مَن أمكن عنها. شخصياً لم تكن العلامات الحجرية فقط هي التي ترهبني، بل وجود بقايا خرائب بيوت متروكة في أطراف القرية تماماً بالقرب من "الحدود"، وكنت في كل مرة أمر من جانبها أشعر بالخوف، ومع ذلك كنت أدخل بين حجارتها المهدمة وأحاول أن أفهم شيئاً عنها. لم تكن الحجارة طبعاً تحكي، لكنها كانت تندف روائح البرودة، وهي روائح تمتاز بها البيوت المتروكة. هذا إذاً بيت متروك، أي أنه كان في الماضي مسكناً لبشر، فأين هم الآن؟ إلى أين ذهبوا؟ هل يمكن أن يخرج شبحهم من بين الأنقاض فيطاردنا لأننا اقتحمنا مكانهم الخاص؟ أين كان المطبخ؟ هل كانت لهم حاكورة؟ هل هذه أرضهم التي هي اليوم حقل شوك! كم كنت أتمنى أن تحكي الخرائب قصص طفولتها وصباها.

بين الممنوع والمسموح: ١٩٤٩ ترسيم خط الهدنة وتقسيم المكان

عندما كنت مدير التخطيط، اشتركت في تأشير الحدود بين دولة إسرائيل والأردن في البحر الميت. قمنا بذلك في إطار تأشير خط وقف إطلاق النار بين الدولتين. لم يرغب الأردنيون في المشاركة في مشروع التأشير، لكنهم وافقوا على أن نقوم نحن بالقياسات. كانت هيئة الأمم المتحدة هي الوسيط بيننا، وقمنا بالقياسات بواسطة جهاز حديث، التلمومتر (ميزان بُعد إلكتروني)، وبمساعدة هذا الجهاز أقمت شبكة من النقاط في الجبال إلى الغرب من البحر الميت. وقمنا، من ثلاث نقاط، بعمل شقوق إلى البحر، والعوامة التي كانت في البحر كانت موجودة في تلاقي هذه الشقوق (نقطتان في اتجاه العوامة، والثالثة كانت للمقارنة). في كل نقطة تلاقٍ وُضعت عوامة مربوطة بثقالة حيث أشّرت هذه الثقالات إلى الحدود بيننا وبين الأردن (من مقابلة مع تسيون شتروج).[٤]

اندلعت المعارك بين القوات الصهيونية والفلسطينيين في أواخر سنة ١٩٤٧، بعد إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم رقم ١٨١ الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية على ٤٩٪ من

أراضي فلسطين، ودولة عربية على ٤٧٪، وإبقاء ٣٪ هي القدس منطقة دولية.[٥] وذلك على الرغم من أن اليهود الذين جاءوا كمهاجرين مستعمرين إلى فلسطين لم يشكلوا إلاّ ثلث السكان حينها. وقد رفض العرب عامة والفلسطينيون خاصة هذا القرار، واعتبروه مجحفاً بحقهم وحق وطنهم.

وعشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وانسحاب قواته، أعلن بن ـ غوريون في ١٥ / ٥ / ١٩٤٨، إنشاء دولة يهودية في فلسطين هي "إسرائيل"، وحتى تلك اللحظة كان الفلسطينيون في البلد هم الذين قاوموا المشروع الصهيوني، لكنهم فشلوا ولأسباب مختلفة في مقاومتهم.[٦] ومع إعلان بن ـ غوريون إقامة إسرائيل، دخلت جيوش كل من مصر وسورية والأردن والعراق ولبنان إلى الحرب، لكنها فشلت في إنجاز انتصار عسكري، بينما لم تقترب القوات الأردنية التي تشترك مع فلسطين بأطول حدود تصل إلى نحو ٥٠٠ كم مربع إلى المناطق المخصصة للدولة العبرية، وتشير مصادر متعددة إلى أن عدم دخولها هذا كان قد نُسق مسبقاً مع القيادات الصهيونية، وهو ما أكده عبد الله التل أيضا في مذكراته عن حرب ١٩٤٨. وتتفق مصادر تاريخية متنوعة على أن الملك عبد الله ـ ملك الأردن آنذاك ـ كان يرغب في السيطرة على الجزء المخصص للدولة العربية، وفي ضمّه إلى سيادته، وأن دخوله الحرب كان ناجماً عن رغبته هذه. وبغض النظر عن الأسباب والتعليلات السياسية للوقائع التي أُفرزت على الأرض، فإن الوقائع التاريخية تشير إلى أن الأمم المتحدة أصدرت عدة قرارات تطالب فيها الأطراف المتقاتلة بوقف إطلاق النار. وكان أول وقف لإطلاق نار في ١١ حزيران / يونيو ١٩٤٩ واستمر مدة ٢٨ يوماً، ثم في ١٨ تموز / يوليو لكنه لم يصمد.

وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم ٦٢ الذي طالب جميع الأطراف بوقف فوري لإطلاق النار،[٧] ودعاها إلى التوصل إلى اتفاق هدنة. وفي ظل الواقع الميداني الصعب والخسائر التي تكبدتها الجيوش العربية، تم الاتفاق على الدخول في مفاوضات للتوصل إلى هدنة.

ولا بد من الإشارة إلى أنه مع نهاية سنة ١٩٤٨ كانت القوات الصهيونية قد نجحت في السيطرة على مساحات واسعة من فلسطين، وفي طرد وتشريد ما بين ٧٥٠ و٩٠٠ ألف فلسطيني، وتدمير ٥٣١ قرية ومدينة، والاستيلاء على أملاك الفلسطينيين الذين طردتهم، والذين منعتهم بقوة السلاح من العودة إلى بيوتهم وقراهم.[٨]

على صعيد إقليمي، وبرعاية الأمم المتحدة، دخلت الدول العربية التي شاركت جيوشها في الحرب (الأردن ومصر وسورية ولبنان)، في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل في جزيرة رودوس اليونانية التي سُميت الاتفاقات باسمها، وذلك من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وبدأت المحادثات رسمياً في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، وهدفت إلى تحديد خطوط وقف إطلاق النار وشروط وقفه، وكذلك إنشاء لجنة السلاح المشتركة. وتم توقيع الاتفاق الأول بين إسرائيل ومصر في ٢٤ شباط / فبراير ١٩٤٩، ثم مع لبنان في ٢٣ آذار / مارس من السنة نفسها، وتلاهما توقيع الاتفاق مع الأردن في ٣ نيسان / أبريل، ثم أخيراً مع سورية في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٤٩.[٩]

حمل اتفاق وقف النار بين الأردن وإسرائيل الذي تم توقيعه في رودوس في ٣ نيسان / أبريل ١٩٤٩، أهمية خاصة بسبب تأثيره المباشر في حياة عشرات آلاف

الفلسطينيين، وما تضمّنه من إعادة ترسيم لخط وقف إطلاق النار بما يحوّل قرى كاملة إلى السيطرة الإسرائيلية، ويقطع التواصل السكاني والمعيشي فيها، من دون أخذ رأي سكانها في الاعتبار.

وسلّمت الحكومة الإسرائيلية وفدها المفاوض مستنداً من عدة نقاط شكّل دليلاً تفاوضياً لا يمكن الحياد عنه، وتضمّن نقطتين لهما أثر مباشر في السكان الفلسطينيين، وتنصّان على إزاحة خط الجبهة الموجود إلى الجنوب الشرقي من وادي عارة بحيث يصبح شارع الخضيرة - العفولة كله تحت سيطرة إسرائيل.

وتمكنت اتفاقيات الهدنة من تحويل الإنجاز العسكري للقوات الصهيونية، والذي يشكل الصورة الأُخرى للتطهير العرقي لفلسطين، إلى مكسب سياسي، وإلى تحوّل إسرائيل عالمياً وإقليمياً إلى "دولة" بحكم الأمر الواقع. ولخّص اللواء احتياط بروفسور يهوشفاط هركابي الذي شارك في محادثات رودوس مع الجانب الأردني، أهمية توقيع اتفاقيات الهدنة في سنة ١٩٤٩ قائلاً: "إن توقيع الاتفاقيات أعطى عملياً الإنجازات العسكرية لإسرائيل شرعية، وساهم في قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة، وفي أن تنتقل لبناء مؤسساتها وإنجاز بنائها كدولة" (Harkabi 1984).

وتلخص أريئيلا أزولاي (Azoulay 2011) هذا التحول باستعارة من والتر بنجامين، فحواها الانتقال من حالة العنف المؤسس إلى حالة العنف الحافظ (أو ما يُسمى في الخطاب الإسرائيلي الانتقال من حالة الييشوف إلى حالة الدولة)، حيث شكلت في هذا الإطار عمليات التطهير العرقي وفرض حدود تُعلِّم حيز "الدولة اليهودية"، جزءاً من العنف المؤسس الذي عمل بالتوازي على محو المشهد الأصلاني من جهة، وإنشاء المشهد الاستعماري من جهة أُخرى، بينما عملت الحدود التي تم تعليمها ووضعها في اتفاقيات دولية في رودوس في سنة ١٩٤٩، على مأسسة ما أنتجه العنف المؤسس. وانتظمت الأعوام الأولى من إقامة المشروع على نغمة العنف "الحافظ" الذي هدف إلى حفظ ما تم تحقيقه في مرحلة العنف المؤسس، التي يمكن صوغها بتحويل المهاجر اليهودي المستعمِر إلى ساكن البلد الشرعي، في مقابل تحويل السكان الأصلانيين إلى سكان "مارقين" في وطنهم من خلال تحديد حركتهم ومكانتهم وعلاقتهم "القانونية" بالمكان، ونزع الشرعية عن عودتهم إلى قراهم، وتحديد فاصل "حدودي" يمنع اختلاطهم فعلياً بالمكان الذي أُخرجوا منه بالحرب والتهديد.

لاحقاً، وبعد حرب ١٩٦٧، تحولت عمليات "نقل الحدود" وتحريك خطوطها وأدواتها من حواجز ومعابر وجدران، إلى أداة لفرض مزيد من التوسع الاستعماري وتغيير المشهد الديموغرافي. وتحولت عمليات "تحديد" مناطق بصفتها عسكرية لا يجوز الاقتراب منها، وتحديد أراض للاستخدام العسكري وأُخرى للمدني، مروراً بتوسيع "حدود" المستعمرات والمدن اليهودية، ووصولاً إلى تحديد مناطق حركة للفلسطينيين وأُخرى للمستوطنين، إلى أدوات فاعلة لتهويد المكان وتضييق الخناق على سكانه الأصلانيين.

فلسطينياً، أدى الحضور المكثف للحدود وآلياتها (كالمعابر والحواجز) واختراقها العنيف والاعتباطي للحياة اليومية، إلى تحوّل قصص الحدود إلى جزء من "التاريخ" الفلسطيني الشخصي والعام. ويكاد من المستحيل إيجاد فلسطيني ليس لديه حكايات عن الحدود والمعابر، سواء أكان فلسطينياً لاجئاً في الشتات، أم في الأراضي

المحتلة، أم في داخل إسرائيل. وعادة ما تتكثف وتتكشف للفلسطيني في المعابر والحدود - وإن بأشكال وصيغ متفاوتة - هشاشة مكانته السياسية وانكشافه لـ "القوة الاعتباطية" و"العشوائية". ويساهم "عناد" القضية كما كتب جوزيف مسعد (Massad 2006)واستمرار أسبابها، في تحوّل قصص الفلسطيني مع الحدود إلى جزء مؤسس لوعي الهوية من جهة، وإلى "محور سردي" عابر للأجيال من جهة أُخرى، إذ من الطبيعي تماماً أن نجد اليوم في البيت ذاته، الجدّ الذي يحكي كيف اعتاد على "التهرب" وتجاوز الحدود في سنة ١٩٤٨، والابن الذي يحكي عن معاناته في عبور الحدود الدولية، والحفيد الذي يحكي يومياً كيف عبر الحاجز أو التف حول الجدار أو هرب من نقطة الجيش.

وجاء في البند الثاني من المادة الرابعة من اتفاقية وقف إطلاق النار بين الأردن وإسرائيل، أن الهدف الرئيسي من الخط الفاصل للهدنة، هو وضع خط لا يجوز للقوى العسكرية التابعة للفريقين أن تتجاوزه في تنقلاتها.

وفي البند الثالث من المادة الرابعة جاء: "إن تعليمات قوات الفريقين وأنظمتها، التي تحرّم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط، تبقى سارية بعد توقيع هذا الاتفاق، وذلك بالنسبة إلى خطوط الهدنة المحددة في المادتين الخامسة والسادسة" ("اتفاقيات الهدنة العربية . الإسرائيلية" ١٩٦٨).

ومثلما يشير أهل قرية المرجة، وكذلك المصادر التاريخية، فإن القوات العراقية رابطت في القرية قبل اتفاقية وقف إطلاق النار، وتم الاتفاق بين إسرائيل والأردن على أن تقوم قوات المملكة الهاشمية بالحلول مكانها، بعد أن فُوضت المملكة من طرف القوات العراقية بالتحدث باسمها أيضاً، وهو ما تم توضيحه في الاتفاق.

أمّا فيما يتعلق بمسار خط وقف إطلاق النار، فقد تم الاتفاق على تغيير مسار الخطوط القائمة فعلياً بحيث يتم تمريرها إلى الشرق من الخط الممتد بين وادي عارة حتى جلجولية، والتي تعني ضم قرى منطقة المثلث إلى السيادة الإسرائيلية. وجاء في البند الثالث للاتفاقية، من المادة السادسة:

"٣ - يقام خط الهدنة المشار إليه في البند ٢ من هذه المادة على مراحل كما يلي، وفي أثناء ذلك يمكن الاحتفاظ بالخطوط العسكرية الحالية:

"(أ) - في المنطقة الواقعة إلى الغرب من الطريق الممتد من باقة إلى جلجولية، ومنها إلى الشرق من كفر قاسم: خلال خمسة أسابيع من تاريخ توقيع اتفاق الهدنة هذا.

"(ب) - في منطقة وادي عارة شمالي الخط الممتد من باقة إلى زبيبة: خلال سبعة أسابيع من تاريخ توقيع اتفاق الهدنة هذا.

"(ج) - في جميع المناطق الأُخرى في القطاع العراقي: خلال خمسة عشر أسبوعاً من تاريخ توقيع اتفاق الهدنة هذا" ("اتفاقيات الهدنة العربية - الإسرائيلية" ١٩٦٨)".

وتشير المصادر التاريخية المتعددة[١٠] إلى أنه سبق توقيع الهدنة مع الأردن محادثات سرية ثنائية بين الجانبين الإسرائيلي والأردني، وأُعلمت الأردن بإرادة إسرائيل ضم جزء من الأراضي الممتدة بين جنين وقلقيلية إلى سيطرتها، وذلك على الرغم من أن هذه المناطق مسكونة بآلاف العائلات الفلسطينية في عشرات القرى. وتم تمرير رسالة إلى الأردن أكثر من مرة كما يوضح كل من عبد الله التل في مذكراته،[١١] ويهوشفاط هركابي الذي كان مبعوث إسرائيل إلى الملك، إلاّ إن عدم موافقة الأردن

على الانسحاب من هذه المناطق سيؤدي إلى أن تقوم إسرائيل بعمل عسكري للسيطرة عليها بالقوة،[١٢] فقد ادعت إسرائيل أن هذه الأماكن ذات قيمة أمنية استراتيجية ولا يمكن الاستغناء عنها. فأم الفحم التي صارت اليوم مدينة كبيرة يتجاوز عدد سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة، طالبت إسرائيل بالسيطرة عليها بسبب وقوعها على جبل إسكندر الذي يُعدّ جبلاً استراتيجياً لإطلاله على مساحات واسعة من مرج ابن عامر، وعلى مناطق في الضفة الغربية وجبل الكرمل وحتى الشاطئ في قيسارية. ويبدو أيضا أن هذا هو السبب وراء ضم قرية المرجة إلى إسرائيل، إذ إنها تقع على تلة عالية يمكن منها الإطلال بشكل واضح على مناطق شاسعة من السهل الساحل تمتد من الخضيرة شمالاً حتى هيرتسليا في الوسط.

تمزيق المكان وشرذمة السكان

أدى تمرير خطوط الهدنة بين القرى الفلسطينية الآهلة في المناطق الممتدة من وادي عارة إلى جلجولية والتي صارت تسمى بالمثلث، إلى تقسيم عائلات بأكملها، وفصل السكان عن أراضيهم وعن مصادر رزقهم، وعن شبكات تواصلهم المجتمعية، وتقسيم قريتَي برطعة وباقة كل منهما إلى قسمين، وقلب عوالم الفلسطينيين في المناطق التي وقعت بمحاذاة الخط.

وحتى ترسيم خطوط الهدنة، فإن سكان القرى الفلسطينية المحيطة بطولكرم وجنين وقلقيلية، كانوا متشابكين اقتصادياً واجتماعياً، وكانت مدينه طولكرم، على سبيل المثال، مركزاً حضرياً لقرى الشعراوية الممتدة من باقة الغربية إلى الطيرة، بينما كانت جنين مركزاً حضرياً لأم الفحم والقرى القريبة منها، أمّا قلقيلية فكانت وجهة سكان قرى جلجولية وكفر قاسم وكفر برّا. وفعلاً ظل سكان هذه المناطق أقل تضرراً بأحداث النكبة من سكان الساحل، إذ لم يُطردوا من قراهم ولم تُمسّ بيوتهم، واستمروا في العمل في أراضيهم وعيش حياتهم برتابة معينة، لكن بقلق وتوتر أيضاً ممّا تحمله الأيام المقبلة على خلفية الأخبار السياسية عن الأوضاع الملتهبة في مختلف أرجاء فلسطين.

حدثني عمي عن وضع العلامات على الحدود، والذي تم في أيار / مايو ١٩٤٩، فقال:

> كنت مرَوِّح من المدرسة، مع أكَمْ ولد، يا دوبَكْ كان عمري وقتها عشر سنين، وعند راس التلة شفت ناس متجمعة، بيناتهم ضباط كثير، وقاعدين بيحطوا علامات عالطريق. بعدين عرفت من أبوي إنهم قاعدين بيحطوا علامات الحدود اللي اتفق عليها الأردنيين واليهود في رودوس.

انطوت اتفاقيات الهدنة بالنسبة إلى سكان المرجة على نتيجتين أساسيتين: أولاً، تحويل قريتهم إلى "قرية حدودية" بكل ما يحمله الأمر من اختراق معان وترتيبات جديدة لحيّزهم مثل حضور قوّات الأمن الإسرائيلي في المكان، وتفعيل عملاء من أهل القرية لمراقبة الحدود، وتعامل الجيش مع "تجاوز" الحدود من طرف أهل القرى القريبة، وكذلك تفاعل السكان مع وجود حرس الحدود الأردني المرابط على الجانب الشرقي للقرية؛ ثانياً، فصلهم بشكل اعتباطي وسافر عن حاضنتهم الاجتماعية المتشابكة مع منطقة مدينة طولكرم وقرية دير الغصون الأم التي صارت في الجانب المقابل من الحدود.

كانت هندسة المكان وفق ثنائيات

الممنوع والمسموح، وفرضها عبر آليات المراقبة المباشرة وغير المباشرة وآليات العقاب، بمثابة الأدوات الملموسة لترجمة الاتفاق الموقّع بشكل فعلي وتحويل الحدود إلى واقع ملموس على الأرض. وفي هذا السياق، تم تعيين خط الحدود والتأشير إليه من خلال وضع إشارات، وهي عبارة عن صف عمودي من الحجارة التي "ترشق" [تطلى] بالشيد، بينما رابطت على طول الحدود قوات حرس ومراقبة أردنية، في حين أن القوات الإسرائيلية، وكما تذكر حكايات أهل القرية، كانت تمر كل عدة أيام، ولم ترابط في مكان ثابت. وعملياً لم يتم وضع أسيجة ولا جدران لتفصل بين جانبَي خط الحدود المستجد.

الحجة أم سامي التي نُصب خط الحدود بالقرب من بيتها، كانت تصاب بالذعر في كل مرة تمر بجانب الحدود، وقد قالت لي وهي تنفض يديها:

> يا الله قديش بقيت أخاف منها، ما كنت أقرّب من الحجارة هذه، هذه حدود يعني بتموّت خوف.
>
> وشو بتفكري الحدود؟ يا حيللا حجارة مطنطرة ومدهونة بالشيد، لا سلوك ولا وديان ولا قنابل. بس بقت تكفّي منشان ترعبنا.

أصاب التقسيم الفعلي حياة الفلسطينيين في القرى المحاذية للخط في الصميم، وتحوّل كل ما كان يُعتبر رتيباً وعادياً في حياتهم اليومية إلى ممارسة غير مفهومة ضمناً، وشمل الأمر مجمل العلاقات العائلية ونظام التواصل الاجتماعي والتجارة والاقتصاد والتعليم، إلخ. واعتقد أهل القرى في البداية أن الأمر مجرد إجراء رسمي، ولم يدركوا أنه سيُفرض عليهم بالقوة...

وقد سعى الفلسطينيون من جانبَي خط الهدنة للالتفاف على الحدود، ولا سيما في الأعوام الأولى، غير أن تعاظم المراقبة العسكرية من جهة، ومعاقبة مَن لم يمتثل للأوامر العسكرية من جهة أُخرى، بعدم الاقتراب من الحدود واعتباره متسللاً يعرّض نفسه لإطلاق النار، أديا إلى زيادة الاعتقاد بأنه أمر واقع، غير أن هذا لم يعنِ بأي شكل قبوله، وإنما عنى تطوير الأدواتَ لإعادة القبض على العادي (recapture the ordinary)، وممارسته ولو بشكل سري (guerilla) وبعيداً عن العيون والمراقبة الأمنية المرئية وغير المرئية. وتلخص القصة التي حكتها لي أم عباد، تجربة العيش في ظل الكتمان:

> لما تجوزت سنة ١٩٥٥ كان عمري عشرين سنة، ومثل عادة الناس العرب وقتها سكنت ببيت واحد مع حماتي الأرملة وبناتها الثنتين، وحدة، خاف الله، عمرها بقى ٢٢ سنة ووحدة ١٥ سنة. أم (والدة) حماتي بقت عايشة حينها في الجهة العربية للحدود في الدير (دير الغصون)، وبقت كمان هي أرملة ووحيدة، وما إلهاش حدا غير حماتي. بقت حماتي متعودة تتهرب وتروح تزورها وتتفقدها كل ما يصحّلها طبعاً، بس إمها تعبت وصحتها تأخرت كثير، وصار صعب الواحد يفارقها. قام إجا جوزي وقال خلينا نجيبها لعنّا، وقال لأمه التهرب صار صعب وهو صار يخاف إنها تنكشف، وقالها وقتها إحنا بنذير بالنا إنو ما حدا يعرف إنّا جبناها، وإذا ماتت بندفنها

بساحة الدار. أبو عباد زبط الموضوع وجابها مع مهربين متخصصين، وجابها لعند بنتها الوحدانية. المزبوط بقى وضعها صعب كثير كثير، ولا تقدر تمشي ولا حتى تعمل حاجاتها البسيطة من غير ما نساعدها. بعد أكم شهر وضعها يم صار بالمرة مش منيح. وطبعاً ما حدا فينا دار ببالو يجبلها دكتور، لأنا بدناش حدا يعرف إنها عنا. وما شفنا وإحنا بهالحالة إلاّ جاي عنا هالحدا اللي الكل بيعرف إنه فسّاد لليهود، وكنّو حس إنها عنّا لأنه سمع صوت عطس. طبعاً ماسألش إذا عنا حدا، إنو أصلاً بقى يسأل هيك أسئلة! أصلاً الكل كان يشك بالكل والكل يخاف إنه ينفسد عنه. بعد يومين يم من هذه الزيارة ما شفنا إلاّ الجيش جايينا، دخل الجنود وكانوا كلهم يهود دروز،[١٣] دقوا على الباب وفتح لهم زوجي، وهو يرجرج. قالوا له عرفنا إنو في ببيتك مهربين. طبعاً جوزي شاف ساعتها إنو مش راح يقدر يخبّي. والله إنها الحجة ساعتها بقت تنازع، وبثبت أنا وبنات حماتي وحماتي حواليها نتوقع تطلع روحها بأي لحظة...يعني إشي بتصدقش. جوزي قلهم مزبوط أنا عندي مهربة وهاي المهربة ستي وجبتها هون لأنها بدها تموت ومعندهاش حدا غير إمي. ودخّلهم على الأوضة اللي إحنا فيها، الحجة ممددة عالأرض في حالة نزاع ...وبتطلع بروحها! كنهم لما شافوا هيك شفقوا عليه، وقالوا له إحنا الأوامر معنا إنو نوخدك إنت وإياها عالنقطة، بس عشان وضعها هيك راح ندشرك. إذا ماتت إدفنها وإحنا بنقول إنا ما لقينا حدا بالدار، وإذا ما ماتت بدك تيجي إنت واياها بكرا! وراحوا. أقسم بالله، بأنهم ما لحقوا يبعدوا إلاّ أكم مية متر، وإلاّ هيا مطلعة الروح. ماتت. وجوزي لحق بيهم وصار ينادي بكل قوته لحد ما وصلهم: ماتت.. هيها ماتت.

كانت المرجة في سنة ١٩٤٩ مجرد خربة صغيرة لم يتجاوز عدد سكانها في حينه ٢٠٠ نسمة، وينتمي سكانها إلى قرية دير الغصون التي تبعد عنها نحو ٢٠ كيلومتراً هوائياً.

حدث الأمر ذاته وإن لم يكن بالمأسوية نفسها، مع معظم العائلات، إذ لم يكن في المرجة عائلة واحدة لم تقسمها الحدود ولم تخترق حيز حياتها. وعن هذا التغيير وصف عمي البكر تجربته قائلاً:

> بقيتْ أدرس بالصف الثالث سنة ١٩٤٩ في الدير، في يوم إجانا مدير المدرسة عالصف وطلب مني أنا وباقي الأولاد اللي من المرجة نوخذ غراضاتنا ونروح عبيوتنا، لأنه زي ما قال تقرر إنو تنتقل المرجة لليهود (كما سمّوا إسرائيل حينها)، وإنو الدير تظل مع العرب (يقصد الأردن)…. ما فهمتش إشي! حاطيت أوراقي تَبْعَتْ المدرسة ورجعت مشي أنا وباقي الأولاد عبيوتنا.

صار جدي وجدتي وأولادهما مواطنين في إسرائيل، وصارت أم جدي وإخوته وأبناؤهم سكاناً في دولة الأردن، وبين الاثنين وُضع خط فاصل يجب ألاّ يتم تجاوزه. واعتبرت كل من الأردن وإسرائيل على المستوى الرسمي الأُخرى بمثابة دولة عدو حتى

إن كان الأمر مخالفاً لذلك على مستوى اللقاءات والتنسيقات السياسية العليا، كما أوضح، مثلاً، آفي شلايم (Shlaim 1988).

وبالتدريج، بات اللقاء العائلي العادي بين الأم والابن يتحول من لقاء عادي ورتيب إلى لقاء إشكالي في أحسن الأحوال، وتخابراً مع العدو في أسوئها. وكان كل شخص يتم التبليغ عنه بأنه تواصل مع الجانب الآخر، أو استضاف أحداً من الجانب الآخر، حتى لو كانت أماً أو ابناً أو أخاً، يتم اعتقاله وسجنه.

أسست إسرائيل في بداياتها شبكة من المخبرين الذين يقومون بـ "الفسدة" باللغة الدارجة، من أجل التبليغ عن أي "مهربين" أو "متسللين" أو حركات "مشبوهة"، وبالتدريج، صار "التكتم" و"السرية" من ضرورات الحياة اليومية. فكان أن بدأ الإخوة والأقارب وأبناء العائلة الواحدة يتكتمون على زياراتهم كأنهم في مهمة عسكرية، وصار تجاوز خط الهدنة تجاوزاً للحدود، وكل مَن يعبره، بات يسمى بلغة إسرائيل متسللاً، إذ كانت هذه الكنية تطلَق على جميع الفلسطينيين الذين حاولوا أن يتجاوزوا "حدود" وقف إطلاق النار أولاً، ثم خطوط الهدنة لاحقاً.

وفي الحديث العائلي الذي جرى بطلب مني بين عمتي وأبي وعمي، وهم ممّن عايشوا فترة الحكم العسكري، ظهرت قصص عديدة عن العلاقة المتشابكة بين المستعمِر والمستعمَر، وعن المقاومة والتحايل على المستعمِر، ولو من خلال "تطوير حياة سرية بديلة"، لكن أيضاً محاولات المستعمَر في البدايات كسب رضا الحاكم إلى درجة يصعب أحياناً تصديقها، منها مثلاً كيف كان هناك أشخاص من المخبرين مستعدين للتبليغ عن أمهاتهم لكسب رضا الأسياد.

تسأل عمتي وهي تتوجه إلى أبي وعمي:

> هل تذكرون كيف قام "ابن أبو سليم" بالفسدة عن أمه وبسجنها؟

يضحك الجميع، ويلعنونه.

> عن جدّ؟ شو القصة؟ أسأل بفضول واضح.

> القصة أنه كان حقيراً، ووسخاً، فاجأ أمه... ومرة خاله بزيارة، فلاقى عندهن في البيت ابن خالته، يعني ابن أخت أمه! اللي كان عمره ١٥ سنة، وأجا متهرب بالسر من الدير، ولمّا روَّح من البيت راح دغري للتبليغ عند الحاكم. في اليوم التالي اعتقلوا أمه ومرة خاله وسجنوهن مدة أسبوعين!

كان الحبس هو الجواب الإسرائيلي لـ"استضافة المتهربين"،[١٤] فقد تعاملت إسرائيل منذ البداية مع هذه المحاولات بصفتها أعمالاً غير قانونية تقع تحت مسميات متنوعة: أعمال تخريبية، وأُخرى إجرامية، ولصوصية، إلخ. وكان يتم إطلاق النار على مَن سمّتهم الدولة "المتسللين"، والذين سمّاهم أهل القرية في أغلب الأحيان "المتهربين"، أو معاقبتهم إذا ما تم إلقاء القبض عليهم، الأمر الذي حوّل الحدود فعلاً إلى حدود موت دموية. وقد كتب راشد حسين في سنة ١٩٥٨ في قصيدته "بلادي" واصفاً الحدود (١٩٥٨):

> حدودنا يا شاعري.. مقاصلٌ مسننَّهْ
> يَصُبُّ فيها الموتُ من خنادق مُحصَّنهْ

بين إنقاذ الأراضي وتشتيت العائلة

مرّ وضع خط الهدنة بمراحل عديدة، وجرى تعديله عدة مرات. ويقول أهل المرجة

إن الخط وُضع في البداية إلى الشرق من القرية بمحاذاة الوادي الذي يفصل بين قريتَي المرجة والجاروشية، ثم اتجه إلى الجنوب ومر بالتلة التي تفصل بين قريتَي المرجة وشويكة المحاذية، الأمر الذي عنى وقوع جزء من أراضي قرية شويكة في الجهة التي صارت تحت السيطرة الإسرائيلية، ثم عُدّل الخط الحدودي مرة أُخرى وتمت إزاحة الحدود في اتجاه قرية شويكة حيث جرى ضم مزيد من أراضي هذه القرية إلى إسرائيل. ولتثبيت ملكيتهم على الأراضي في الجهة الإسرائيلية قام أصحابها بما قامت به العائلات الأُخرى التي هدد التقسيم بخسارتها لأراضيها، وهو توزيع عائلاتهم إلى جزأين، يسكن جزء في الجانب الذي يفترض أن يكون تحت السيطرة الأردنية، وجزء في الأراضي التي من المفترض أن تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

في المنطقة الجنوبية من القرية، مثلاً، جاءت خمس عائلات من قرية شويكة وأقامت لها بيوتاً بسيطة استقرت فيها كي تضمن عدم خسارة أرضها، وذلك بعد أن وصلها حديث أن أرضها ستُنقل إلى السيطرة الإسرائيلية، وقد فعلت هذه العائلات هذا خلال الفترة التي كانت الأراضي لا تزال خارج السيطرة الإسرائيلية، لكن لاحقاً وبعد أن تم تعديل الحدود مرة أُخرى، صار سكان هذه الأرض تحت السيطرة الإسرائيلية، وبدأ أطفال هذه العائلات يذهبون إلى المدرسة، بينما عمل أهلهم في فلاحة الأرض. واستمر الأطفال بالذهاب إلى المدرسة حتى سنة ١٩٥٣، حين تم ترحيلهم إلى الجهة المقابلة من الحدود.

وعن ذلك يقول أبي:

> بقيت (كنت) أنا وأخوي تيسير ـ الله يرحمه ـ في نفس الصف لمّا أجت سيارة عسكرية وأخذت الأولاد، بقوا ثلاثة وكنا نمشي أنا وهمَّ وأخوي يوم يوم من الدار للمدرسة ونرجع مع بعض. نادوهم وقالوا لهم تعالوا معنا. طلعوا بالسيارة من دون ما يوخذوا أوراقهم وكتبهم، وأخذنالهم إياهم بعدها أنا وتيسير وأعطيناها إلهم في بيتهم قبل تحميلهم هم وعائلاتهم وترحيلهم إلى شويكة في الجانب الأردني.

البيوت التي أقاموها على عجل هُدمت، أمّا الأراضي فصودرت. وعلى قمة التلة من الجهة الشرقية لقريتي بين أراضي شويكة وأراضي المرجة، توجد حتى اليوم بقايا خرائب خمسة بيوت. وبعد سنة ١٩٦٧ سأل أبي عن مصير أصدقاء الطفولة، الذين كانوا حينها شباناً، فقيل له إن أحدهم سافر إلى فرنسا، وآخر إلى الكويت للعمل فيها، وآخر إلى بريطانيا، لكنه لم يلتق أياً منهم ثانية.

كان هَمُّ الكثيرين من القرية أن يتمكنوا من الحفاظ على أملاكهم وبيوتهم، وكانت المخاوف أن تقع أراضيهم أو أجزاء منها في الجهة المقابلة للحدود، الأمر الذي يعني خسرانها. يقول أبو سامي، ابن الثمانين الذي يقع بيته في أقصى القرية وكان لا تفصله عن خط الحدود غير بضعة أمتار، إن والده عندما سمع بالأخبار عن الاتفاقية التي تتبلور، ثم عندما رأى مجموعة من الفنيين تؤشر إلى مسار الحدود المتوقع، وعرف أن أراضيه ستتشتت بين الطرفين الأردني والإسرائيلي، قام وبسرعة ببناء غرفتين فيما يفترض أنه سيكون الجانب الإسرائيلي للحدود، وانتقل للسكن فيهما هو وزوجته واثنان من أبنائه، بينما أبقى على ابنه البكر في الجهة الأُخرى في بيت العائلة

الأصلي. يقول أبو سامي: "لم يكن الزمان كزماننا، فقد تجنّد كل الأصدقاء والجيران من أجل إنهاء تشييد الغرفتين قبل أن يصل الأردنيون أو الإسرائيليون." ويوضح:

هيك كنا قادرين نحافظ عا أرضنا، بس كنا عملياً مفرّقين. كنا بعاد أكمْ متر عن بعض.

بس هو صار من سكان دولة وأنا سكان دولة ثانية... بس شو العمل لا كان [لم يكن لدينا] خيار انضل [نبقى] مع بعض سهل، ولا خيار إنا نتفرق سهل..

يضيف أبو سامي:

لما أجوا اليهود حصونا [أحصونا] وطلبوا منا إنّا نضل [نبقى] بالنهار في بيوتنا وفي الليل نطلع عالقرى القريبة. أنا بتذكر كيف وقتها واحد من جيرانا أجا لأبوي وقالو أنو بده يروح عند عيلته عشويكة (الجانب الأردني) لحدّيت ما تهدا الأمور، لأنه ما بده يعيش وسط هالبهدلات. أبوي نصحو ما يروح، وقالو إذا بتروح مش راح تقدر ترجع وراح تخسر كل أراضيك ـ نحو ٤٠٠ دونم ـ بس هو لأسباب ما اعتقد أنو كل الموضوع ما راح يطول. وراح طلع هو وعيلته عند أهله وطبعاً مقدرش يرجع إلاّ بعد حرب ٦٧ بعد ما كل أملاكه تحولت لمال الغايب.

ينظر أبو سامي إليّ ويستطرد وهو ينظر إلى أبي الذي رافقني إلى المقابلة:

مش راح تصدقيني وأنا راح أحكي وأبوكي بيعرف القصة اللي راح أحكيها ومين اللي عملها.

أجت المرة اللي أهلها كانوا يملكوا هاي الأراضي زيارة بعد الحرب وراحت تشوف أرضها. كان موسم الزيتون على الأبواب وكانت أراضيهم صارت تحت وصاية الدولة التي صارت تضمّنها لمقاولين عرب لحصادها. أجت هالست بدها توخد مقدار مرطبان من الزيتون من شجراتها، يعني قديش بده يبقى هذا: كيلو اثنين ثلاثة؟ مش أكثر.. فشافها الرجل اللي تضمّن الأرض وصار يصرخ عليها وأخذ من إيدها الزيتونات وزتهن على الأرض.

هو من البلد؟ سألت.

نعم هو عربي زيو زيك. وأبوكي بيعرف مين هو. وأنا راح أوقف هون لأني إذا بزيد راح تعرفي مين هو!

تُظهر هذه القصة أن الحدود أنتجت تعقيدات حياتية لسكان المنطقة، لكنها ساهمت أيضاً في إنتاج رواسب نفسية عميقة وتوترات بين أهل القرى الذين عاشوا قبل التقسيم في شبكة واحدة متداخلة من العلاقات. فمع تحوّل المكان إلى مكانين متقابلين، دخلت ثنائيات: نحن وهم، هنا وهناك، وصارت تتشكل القصص والحكايا التي نتجت من المكان وفق هذه الثنائيات الجديدة التي اتخذت بعد سنة ١٩٦٧ شكل هوية "عرب إسرائيل" و"عرب الضفة".

وبالعودة إلى عائلة أبو سامي التي توزعت بين المكانين للمحافظة على الأرض والأملاك، يقول أبو سامي إن أباه لم يعتقد في البداية أن هذا التقسيم سيؤدي إلى تحويل ملاقاة الابن إلى مشكلة، لكن هذا ما حدث، وصارت اللقاءات بين أفراد العائلة الواحدة

تزداد صعوبة بالتدريج، وكان من السخرية كما يقول:

أنو يتهمونا إذا مسكونا أو شافونا بنحكي مع أخوي بأنا بنتلاقى مع العدو! هاي مش نكتة، هاي صارت، أخوي انحبس لأنه التقى معانا بتهمة الالتقاء بعدو، وأنا انسجنت عدة سنين في الأردن بعد ما خطفوني من بيتي بتهمة أني بتخابر مع العدو الصهيوني!!

قصص ليست للحكي العام

يقول إميل حبيبي:

كان مؤسس الدولة العبرية، دافيد بن - غوريون، قد أعلن في أول كنيست شاركتُ في عضويتها - الكنيست الثانية في العام ١٩٥٢ - عن دهشته من استمرار اللاجئين الفلسطينيين في اجتياز الحدود محاولين العودة إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم وحقولهم، "مع أننا - قال - نطلق الرصاص عليهم ونقتلهم." فوجدتني أقاطعه باللغة العبرية لأول مرة في حياتي في الكنيست. أجبته، مندهشاً أنا أيضاً: ألا تعرف معنى حب الوطن؟[١٥]

لم يكن جدي مثله مثل باقي أهل القرية ليستسلم بسهولة للحدود التي اقتحمت حياته، ورفض أن يعتبرها قدراً مقضياً. لم يكن أكثر ما يحتاج إليه هو حضن أمه الذي صار في الشطر الممنوع من الوطن، وإنما ورق الدخان الذي يلف به سجائره ولا يمكن له أن يتخيل حياته من غيره، وكان متوفراً فقط في طولكرم في الجهة الممنوعة!

قبل الحدود، كانت طولكرم هي المدينة التي يتجه إليها أهل القرى من المثلث لقضاء حاجاتهم، وكانت هي وجهة جدي الدائمة لشراء حاجات البيت وقضاء صلاة الجمعة والتواصل مع بعض الأصدقاء. وكانت هذه المدينة الصغيرة تمتاز بقربها من المرجة إذ لم تكن تفصلها عنها سوى كيلومترات معدودة. ومع وضع الحدود، استمر جدي في إرسال أعمامي الكبار، الذين كانوا عملياً أطفالاً، فقد كان عمر عمي الكبير ١٠ أعوام في سنة ١٩٤٩، وعمي الثاني ٩ أعوام، وكان هؤلاء "يتهربون" إلى شويكة ومن ثم طولكرم لإحضار ورق الدخان، وبعد ذلك صار عمي يشتري هذه الأوراق من المهربين الذين سرعان ما صاروا حلقة الوصل "التجارية" بين المنطقتين، وفي أحيان أُخرى "عين" الاستخبارات الإسرائيلية التي تعمل بموافقتها، كما أخبرني بعض مَن عملوا في التهريب حينها، من أجل مراقبة الحدود والتبليغ عن "المهربين".

كان "المهربون" على الأغلب معارف العائلة أو سكان القرية أو من أهل القرية، الذين يجتازون الخط الفاصل للتواصل مع أهلهم أو لتفقّد أرضهم، وقد أطلقت إسرائيل عليهم هذا اللقب من أجل إضفاء صفة "غير القانوني" على أفعالهم وتجريمهم، أمّا أهل القرية فكانوا يسموهم "المتهربين" أي الذين يهربون من المراقبة الأمنية لليهود والأردنيين، وكان في ذلك إشارة إلى فعل مخاطرة وتحايل على الأمن. وكان من الطرافة أن نسمع أبي يحكي ضاحكاً عن كيف قام جدي في أحد الأيام بإخبار أم السائد التي لمحها قادمة من الجهة الشرقية في طريقها لزيارة أمها في الجهة الغربية بأن الجيش مرابط في الطريق، وأن عليها أن تنتظر، لكنها رفضت ولم تتخلص حتى من الحلويات التي معها، وعندما التقاها العسكر

وطلب منها أوراقها والكشف عمّا تحمل، لعنت نفسها قائلة: "يا ريتني سمعت نصيحة أبو عبد الله"، فكادت تورّط جدي بالسجن.

لقد صار "التهرب" من العين "المراقبة" الجزء المشكّل للحياة في ظل الحدود، وصارت عيون أهل القرية المترقبة للالتفاف على الحدود ووكلائها، جزءاً من محاولة القبض من جديد على الحياة التي اعتادها أهل القرية قبل التقسيم، إذ لم تكن أم السائد تريد شيئاً غير زيارة أمها، غير أن هذا صار "مغامرة" محفوفة بالمخاطر، وصارت كل كلمة عفوية تقال مصدر "خطر" ما لم تُحسب بدقة!

يقول أبو جلال، أحد سكان القرية الذي عمل في الخمسينيات في "التهريب"، في مقابلة أجريتها معه:

> بقيت مرة من المرات أهرِّب سكر لما لمحت دورية العسكر اليهود، فخفت أنهم يمسكوني، عشان هيك خزقت شوال السكر، وما وصلت عندهم وإلاّ الكيس فاضي، ولما سألوني شو معي كان الكيس فاضي، قلت لهم ولا إشي، وهيك نفدت من ورطة حتم.

حادثة واحدة حوّلت الحدود إلى حقيقة مؤلمة وواقع بغيض لا يمكن تجاهله بالنسبة إلى عائلتنا، وهي اختطاف عمي في سنة ١٩٥٤ من طرف القوات الأردنية حين كان عمره لا يتجاوز الثالثة عشرة.

سمعت تفاصيل الحادثة عشرات المرات، ولم تكن أي جلسة عائلية يجري فيها تذكّر أيام زمان إلاّ وتعيد رواية القصة أمام أعيننا الشاخصة. وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على هذه الحادثة وما رافقها، فإن جدتي كانت تحذرنا من ضرورة كتمان التفصيلات وعدم البوح بها لأحد، وكانت تصر على ألاّ نثق بأحد، لأن الأمر يمكن أن يضر العائلة.

كانت جدتي تخفض صوتها عندما تتكلم عن "المتهربين" وعن عشرات المرات التي قطع فيها أبوها الحدود لزيارة زوجته وابنه في الجهة الثانية، لكنها كانت تتحول إلى ما يشبه الهمس عندما تسرد حكاية خطف عمي. كانت هذه الأجواء المستنفرة تُشعرني بأنني أصغي إلى مغامرات من عالم آخر، فأتسمّر بلا حراك مصغية إلى جدتي.

تروي جدتي أن عمي كان يقوم في سنة ١٩٥٤ برعي البقر في أراضي القرية التي تحولت بعد اتفاق رودوس إلى أراض متاخمة للحدود، عندما قام بعض الجنوّد الأردنيين بأخذه مع البقرات الثلاث بادعاء أنه تجاوز خط الهدنة. لم يكن وحده حينها بل كان برفقة عم آخر أصغر منه وهو الذي ركض ليخبر جدي وجدتي عن الحادثة.

"شو نساوي؟ شو العمل؟ شو بنقدر نعمل يا رب؟" كانت تعيد صيغة تساؤلها عليّ وهي تضرب كفاً بكف، علامة على ضيق الخيارات. بدأت جدتي تركض بين بيوت الأشخاص الذين عرفت عنهم علاقاتهم "الحميمة" مع الإسرائيليين، وبيوت الأشخاص الذين عرفت عنهم علاقتهم الحميمة مع الأردنيين، لكن محاولاتها لم تفد في شيء. اختفى عمي وغابت أخباره عدة أشهر قضتها تبكي وتنتحب وتلعن الزمن وما فعله بعائلتها، في حين كان مطلوباً من جدي أن يزور مخفر الشرطة الإسرائيلية في بيت ليد يومياً، حيث كان يتم إبقاؤه عدة ساعات "من الصبح للمغرب" كما تقول جدتي، يسألونه أين ابنك؟ مَن أخذه؟ وماذا تعرف عنه؟ وهو طبعاً لا يملك إجابة... وهكذا دواليك عدة أشهر. وذات يوم جاء ضابط إسرائيلي وأخبرهم أن ابنهم سيعود مع البقرات غداً، وأن عليهم أن يأتوا

لاستلامه في الساعة العاشرة.

تقول جدتي: "من كثر التوتر ما نمناش ليلتها"، وفي الصباح ذهب جدي وعمي إلى نقطة التلاقي الموعودة حيث كان من المفروض أن يتم "تسليم" عمي. وبعد ساعات من الانتظار، جاؤوهم بالبقرات، من غير عمي. صرخ جدي "أنا بدي ابني مش البقرات."

لكن الضابط قال له إن هذا ما لديه، وأنه لا يعرف شيئاً عن ابنه.

تتذكر جدتي وتتنهد وتبتسم، "هدني الخبر.. فقدت الأمل، وقلت راح الصبي." وتضيف: "بس بعد فترة أجاني مرسال ومعه صورة ابني وهو بلباس جندي في الجيش الأردني، قال لي إن ابني في أمان تام وإنو لازم نكون متأكدين أنو مش راح يصيبه إشي، وإنو دخل عا مدرسة عسكرية منشان أمانه الشخصي. وقاللي المرسال إني لازم أوقف السؤال عنه."

اطمأنت جدتي على الأقل أن ابنها بخير. ومرت ثلاثة أعوام على الأقل من دون أن تراه، وقد بدأت تشك في أنها ستلقاه في يوم ما، حين باغتها في إحدى الليالي المعتمة صوت نقر خفيف على الشباك. كان هذا عمي وقد جاء "متهربا" للقائها. لكن سعادتها امتزجت بسرعة بخوفها عليه، إذ من الممنوع بتاتاً أن يعرف أي شخص غيرها وغير جدي وأعمامي الكبار، أي الذين لا يُشك في قدرتهم على كتمان السر، أمر هذه الزيارة. كتمان السر والتكتم أهم أداة في هذه الحالة للالتفاف على "الفسّادين" الذين قصدت بهم جدتي المخبرين المتعاونين مع الدولة.

قالت جدتي: "يومها بس عرفت إنو الأردنيين أخذوه بعد ما رتبوا الموضوع مع ناس من البلد اللي كانلهم معهم علاقات منيحة، وأخذوه عشان 'يبلغهم' بأسامي الناس اللي بقوا يتهربوا من عند العرب (الجانب الأردني) لهون عشان يلتقوا مع اليهود."

أخبرني عمي لاحقاً في إحدى الجلسات العائلية أنه سلّم أسماء ١٣ شخصاً حُكم على بعضهم مدى الحياة، ونجا بعضهم من الإعدام بمعجزة. وطبعاً عرف الإسرائيليون بما قام به وصار مطلوباً، ولم يعد في إمكانه العودة للعيش في بيت أمه. وهكذا صار عمي متسللاً بامتياز بالنسبة إلى إسرائيل، وصار بيت جدي مصنعاً دائما للمتهربين والمتسللين، فمرة يتهرب جدي للقاء أمه، ومرة تتهرب أمه للقائه، ومرة يتهرب إخوة جدي لزيارة عائلية، وأُخرى يتهرب عمي للتواصل مع الأهل.

هكذا كان الأمر مع الكثيرين، فقد كان أبو جلال مثلاً متهرباً اقتصادياً يعمل في تهريب البضائع كالبيض والدخان والسكر والملح من الأردن إلى القرى العربية في إسرائيل، أمّا أبو مصطفى فكان متهرباً سياسياً، إذ كان يقوم بنقل أخبار الإسرائيليين إلى الجانب الأردني، بينما كان أبو علي (جد أبي) متهرباً عائلياً لأنه كان يتهرب أسبوعياً لزيارة زوجته وابنه اللذين كانا يعيشان في الطرف المقابل من الحدود. أمّا أبي فكان متهربا "متعدد الوظائف" لأنه تهرب لأسباب متنوعة: مرة بطلب من أبيه لمساعدة جدته على القدوم من الطرف الآخر، ومرة أُخرى من أجل إحضار المُجبّر كي يعالج ابن خاله الذي كُسرت رجله، ومرات لإحضار ورق الدخان العربي.

واستمر الأمر، على هذا المنوال، حتى نهاية الخمسينيات، ثم صار التهرب أكثر صعوبة وخطراً كما أخبرني أبي.

وكان من سخرية القدر أن تعود الحياة من جديد إلى سابق عهدها، أي إلى ما قبل ترسيم الحدود، مع احتلال باقي فلسطين في سنة ١٩٦٧. وكانت سرعة إعادة التواصل

مثيرة بلا شك، ويكفي أن أشير إلى أنه بحسب بعض الإحصاءات فإن ٥٠٪ من الزيجات التي عُقدت في قريتنا بعد سنة ١٩٦٧ كانت بين عائلات من جانبَي خط رودوس!

لم تكن قصص التسلل لتترك أثراً عميقاً فيَّ لو لم تكن مقرونة بمشهد الحدود وغموضه الدائم على الرغم من أني ولدت بعد عدة أعوام من احتلال الضفة الغربية في سنة ١٩٦٧، وبالتالي تحوّل الحدود إلى مكان منزوع "الرهبة" الرسمية. فقد كان إلى الجانب الشرقي من الحدود، أي في جانبه الأردني (الجانب العربي بلغة أهل قريتنا)، وعلى بعد عدة أمتار، بقايا خرائب بيت تنتصب إلى جانبه نخلتان عاليتان. كان مشهد البيت الخرب بجدرانه السميكة وحجره التقليدي وما يلفه من صمت مطبق هو بقايا بيت الحاج يوسف الذي تركه سكانه في منتصف الخمسينيات ورحلوا للعيش في دير الغصون.

تقول الحكاية المتداولة إن سكان البيت هربوا منه بعد حادثة غريبة. ففي أحد الأيام في بداية الخمسينيات من القرن الماضي لاحظت سميّة، ابنة العائلة التي كانت حينها في أوائل عشرينياتها، رجلاً بملابس عربية يتعقب ابن عمها الشاب، فقامت بتعقّبه، ورأته وهو يستلّ مسدسه ويصوبه نحو ابن عمها، فرفعت حجراً كبيراً ضربته به وأردته قتيلاً. اتضح أن الرجل بالملابس العربية هو ضابط يهودي تخفّى بملابس عربية (مستعرب)، وبما أن العائلة شعرت بأن هذا من شأنه أن يجر وابلاً من المصائب عليها، فإنها بادرت إلى الهرب من البيت بسرعة.

هكذا تشابكت في الحدود قصص بقايا البيت الخرب، مع قصص عن ساكنين لا أعرف غير أسمائهم، وقصص عن ضباط أغراب يلبسون مثل سكان القرى المحليين.

عندما زرت المكان الخرب لأول مرة كان عمري يناهز العاشرة، وطبعاً ذهبت إليه مع مجموعة أُخرى من الأطفال ممّن قارب عمرهم عمري أو فاقه بقليل. وعلى الرغم من مرور كثير من الوقت، فإنني ما زلت قادرة على تذكر حالة الرهبة والذهول التي أصابتني لمرأى بقايا بلاط البيت، وحوض زعتر ونخلتين عاليتين ودالية، وحيطان عالية وسماء. لكن ما أذكره بالتمام وما أثار رعبي حينها، هو أن البيت الذي انهارت أو ربما هُدمت أسقفه كان على الرغم من ذلك يبدو نظيفاً! كان الدخول إلى بقايا البيت الخرب مثل الدخول إلى بيت الغول في القصص الشعبية: يغري ويرعب. ونحن، وإن كنّا أطفالاً، إلاّ إننا كنا ندخل إلى بيت نعرف أن له أصحاباً في مكان ما، وأننا نقتحم حيزاً ليس لنا. وكان في دخول البيت واكتشاف نظافته ما فاقم مشاعر الرهبة، وهذا الأمر بالنسبة إليّ، أنا التي لم أكن أتعدى العاشرة، كان بمثابة مؤشر إلى أن أهل البيت هم أشباح، وأنني أدخل منطقة حراماً، ولم يكن في إمكاني ألاّ أستحضر قصص أمي عن بيت الغولة التي تأكل الأطفال.

هربت أنا ومَن معي من هناك خائفين، ركضنا بين الشجر وقفزنا من فوق الصخور وبين شجر الزيتون حتى وصلنا إلى الجانب الآخر من الحدود بالقرب من بيتنا!

اليوم يبدو لي الأمر مفهوماً ومسلياً، إذ من الواضح أن أحد سكان البيت السابقين كان يعود إليه من وقت إلى آخر لتنظيفه! الأمر منطقي تماماً، لأن حول البيت كروم الزيتون الخاصة بسكانه، ومن الطبيعي أن يأتي إليها أصحابها للاعتناء بها، وهو ما كان يميزها بوضوح من باقي الحقول، من خلال الاعتناء الواضح بها!

الظلال تحرس البيوت.... هكذا ظننت، هناك تأكدت!

ليس في إمكاني أن أتخيل تماماً لحظات التسلل وما يرافقها من مشاعر متضاربة وتخبّط ومخاوف: هل يشعر المتسلل بالخوف أم بالتحدي؟ هل يشعر بالمغامرة؟ بماذا يشعر بالضبط؟

قد لا أستطيع أن أعرف كيف شعر جدي بالضبط وهو يتستر في ظل الزيتون واللون، ولا كيف كانت مشاعر جدتي وهي تفتح الباب وتُدخل ابنها سريعاً قبل أن يراه أحد. لكن المؤكد أن هذه القصص أسرتني أكثر ممّا أسرتني قصص الشاطر حسن وليلى الحمراء، فقد كانت نوعاً من القصص الشعبية المتداولة في كل بيوت القرية، وإن اختلف الأبطال والتفاصيل فإنهم اختلفوا على الأقل في دوافع تسللهم التي لم يوقفها غير تحوّل الرقابة إلى حديدية.

لا تدور أغلبية قصص "الحدود" المتداولة في قريتي عن أبطال خارقين أو مغامرين عنتريين، بل إن أغلب ما يدور هو عن أفراد بسطاء لم يستسلموا لاستلاب حياتهم، وسعوا جاهدين بكل ما أتيح لهم من أدوات لاستعادة "العادي" و"الرتيب"، من خلال "ممارسات غير عادية"، إذ ليس أكثر رتابة من زيارة الابن لأمه، ولا أكثر "استثنائية" من أن يدفع الابن "المتهرب" حياته ثمن ذلك. ■

المصادر

١ تم تغيير بعض الأسماء لحفظ خصوصية مَن تمت مقابلتهم، وبناء على طلبهم.

٢ لا بد من الإشارة هنا إلى أن انتمائي إلى القرية وعلاقاتي المتشابكة والعضوية مع المكان من الممكن أن تشكل أيضاً عائقاً أمامي كوني امرأة أولاً، وجزءاً من النظام الاجتماعي ثانياً، الأمر الذي يسبب بعض الحرج في الالتقاء برجال من القرية، وهو ما تجاوزته من خلال اصطحاب أبي إلى هذه الزيارات.

٣ الياس خوري، "باب الشمس" (بيروت: دار الآداب، ١٩٩٨)، ص ٢٥.

٤ مقابلة مع تسيون شتروج (Zion Shitrug)، المدير العام السابق لدائرة الخرائط، وأجرت المقابلة كارميلا شنتسر (Carmella Schnezer)، ونشرت في The Survey of Israel، في ٥ / ١١/ ٢٠٠٢.

٥ النص الكامل للقرار رقم ١٨١ في الرابط الإلكتروني التالي: http://domino.un.org/unispal.nsf/0/7f0af2bd897689b785256c330061d253?OpenDocument

٦ لماذا فشل الفلسطينيون ونجح اليهود؟ هذا السؤال ما زال بحاجة إلى الكثير من البحث، لكن يمكن أخذ فكرة عن موازين القوى من خلال كتابات مؤرخين مثل بِني موريس وآفي شلايم وإيلان بابِهْ ونور مصالحة.

٧ United Nations Security Council Resolution 62, November 16, 1948: http://www.yale.edu/lawweb/avalon/un/scres062.htm

٨ Honaida Ghanim,"The Nakba", In *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society*, edited by Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury, (Haifa: Mada al-Carmel/ Arab Center for Applied Social Research, 2011), pp. 16-25.

٩ "اتفاقيات الهدنة العربية. الإسرائيلية، شباط (فبراير). تموز (يوليو) ١٩٤٩: نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.

١٠ موضوع تسليم المثلث وتطورات المحادثات بين الملك والجانب الاسرائيلي قبل الحرب وخلال محادثات رودس وبعدها، يعرضها عبد الله التل وهو قائد عسكري أردني وقائد معركة القدس في سنة ١٩٤٨، وكان من المقربين إلى الملك عبد الله، ومن المطّلعين على التواصل بين الملك والجانب الاسرائيلي، في كتابه: "كارثة فلسطين" (كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٩٠). وبشأن المحادثات عن المثلث انظر الفصل السادس عشر، ص ٤٨٧–٥٤٤.

١١ المصدر نفسه.

١٢ Yehoshafat Harkabi, "The Armistice Agreements: A Look Backwords", *Maa'rachot*, vol. 294-295 (1984), pp. 2-6 [in Hebrew].

١٣ لفت انتباهي أن أم عباد وغيرها من نساء القرية استخدمن مصطلح "الدروز اليهود" للإشارة إلى الجنود الدروز الذين كانوا يخدمون في الجيش الاسرائيلي، مع العلم أن الدروز هم جزء من الأقلية الفلسطينية، لكن يبدو أن ما يحدد الهوية بالنسبة إلى أم عباد، وبشكل بسيط، هو العلاقة مع المشروع الصهيوني والدور المناط بذلك، إذ إن ما يحدد هوية الدرزي خاصة، والإنسان عامة، هو أداؤه وممارسته!

١٤ من المهم الإشارة هنا إلى أن إسرائيل وبعد الانتفاضة الثانية صارت تسمّي الفلسطينيين الموجودين في حدود "إسرائيل" من غير تصريح: "شباح"، وهي اختصار عبري لموجود غير شرعي. ورث "الشباح" فعلياً دور المتسلل.... اختلف الحاكي وظلت "الحدود" مركز الحكايا.

١٥ إميل حبيبي، "سراج الغولة: النص / الوصية" (حيفا: دار عربسك للنشر، ٢٠٠٦) ص ١٧.

المراجع

بالعربية

- "اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية، شباط (فبراير) ـ تموز (يوليو) ١٩٤٩: نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها". بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.
- التل، عبد الله. "كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس". كفر قرع: دار الهدى للطباعة والنشر، ط ٢، ١٩٩٠.
- حبيبي، إميل. "سراج الغولة: النص / الوصية". حيفا: دار عربسك للنشر، ٢٠٠٦.

- حسين، راشد. "الأعمال الشعرية". حيفا: مكتبة كل شيء، ط ٢، ٢٠٠٤، ص ٣٢٣.
- خوري، الياس. "باب الشمس". بيروت: دار الآداب، ١٩٩٨.
- القاسم، سميح. قصيدة "الخفافيش"، ديوان "ويكون أن يأتي طائر الرعد". عكا: دار الجليل، ١٩٦٩.

بالأجنبية

- Abu Sitta, Salman. "Palestinian Refugees and the Permanent Status Negotiations". *Policy Brief*, no. 7. Washington, D.C.: Center for Policy Analysis on Palestine, 1999.
- Anzaldúa, Gloria. *Borderlands / La Frontera: The New Mestiza*. San Francisco: Spinsters / Aunt Lute, 1987.
- Azoulay, Ariella. *From Palestine to Israel: A Photographic Record of Destruction and State Formation, 1947-1950*. London: Pluto Press, 2011.
- Ghanim, Honaida. *Reinventing the Nation: Palestinian Intellectuals and Persons of Pen in Israel 1948-2000*. Jerusalem: Magnes, Hebrew University, 2990.
- Ghanim, Honaida. "The Nakba". In *The Palestinians in Israel: Readings in History, Politics and Society*. Edited by Nadim N. Rouhana and Areej Sabbagh-Khoury. Haifa: Mada al-Carmel/Arab Center for Applied Social Research, 2011, pp. 16-25.
- Harkabi, Yehoshafat. "The Armistice Agreements: A Look Backwords". *Maa'rachot*, vol. 294-295 (1984), pp. 2-6 [in Hebrew].
- Horovitz, Hilik. "The Survey of Israel Heritage Website". HS1: History Series Seminar 1. *Survey of Israel*. 2009. Web. 24 July 2014, https://www.fig.net/pub/fig2009/papers/hs01/hs01_horovitz_3296.pdf
- Khalidi, Rashid. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.
- Khalidi, Walid. *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.
- ———. "Plan Dalet: The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine". *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 4–33.
- ———. "Why Did the Palestinians Leave, Revisited". *Journal of Palestine Studies*, vol. XXXIV, no. 2 (Winter 2005), pp. 42–54.
- Massad, Joseph. *The Persistence of the Palestinian Question: Essays on Zionism and the Palestinians*. New York: Routledge, 2006.
- Pappe, Ilan. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: One World, 2006.
- Shitrug, Zion. Interview by Carmella Schnezer [in Hebrew]. Israel. *Survey of Israel* (MAPI), 5/11/2002. Web. 18 July 2014, http://www.gis.mapi.gov.il/mapi/gis/moreset_1_new/moreset_1_new/ofer/mis_moreset/makor_mis/zion_shitrug.htm

- Shlaim, Avi. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine*. New York: Columbia University Press, 1988.
- ———. *Documents on the Foreign Policy of Israel, vol. 3: Armistice Negotiations with the Arab States, December 1948–July 1949*. Edited by Yemima Rosenthal. Jerusalem: Israel State Archives, 1983.
- United States, Department of State. "Jordanian-Israeli General Armistice Agreement, April 3, 1949". *American Foreign Policy, 1950–1955: Basic Documents*. vol. 1. Department of State, General Foreign Policy Series 117 (Publication 6446). Washington, D.C.: Government Printing Office, 1957-1958. The Avalon Project: Documents in Law, History, and Diplomacy. Yale Law School: Lillian Goldman Law Library, 2008. Web. 24 July 2014, http://avalon.law.yale.edu/20th_century/arm03.asp

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مقالات تاريخية
تكريماً للأستاذ الدكتور
بطرس أبو منّه

إعداد وتحرير

عطا الله قبطي؛ جوني منصور؛ مصطفى عباسي

٣٥٢ صفحة   ١٢ دولاراً